قرار إغلاق المحال في وقت محدّد هدفه توفير الكهرباء!

نصر لـ«الوطن»: أسواق المفرق تأثرت بالقرار

الحلاق: كافة الفعاليات الاقتصادية ليست مع قرار تحديد أوقات الدوام

رامز محفوظ

بيّن نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عبد الله نصر في تصريح خاص لـ«الوطن» أن غرفة تجارة دمشق تواصلت مع محافظ دمشق أمس وتم الحديث عن موضوع تحديد أوقات فتح وإغلاق كافة الفعاليات الاقتصادية في دمشق، لافتاً إلى أن هناك مبررات لدى المحافظة بالنسبة لموضوع تحديد أوقات الدوام وهناك أمور أخرى متعلقة بالقرار لا نعلم كيف تمت دراستها من قبلهم.

ولفت إلى أن من المبررات لتحديد أوقات الدوام وفق وجهة نظر المحافظة توفير الطاقة وتنظيم الدوام بالنسبة لفتح المحال التجارية والإغلاق. وأشار إلى أن هناك عدة أسواق لا تتأثر بالقرار الصادر عن المحافظة بالنسبة لتوقيت الدوام والفتح والإغلاق مثل أسواق الحريقة والعصرونية والبزورية وسوق الكهربا التي تغلق أبوابها بشكل اعتيادي وطبيعي قبل الوقت الذي حدد من قبل المحافظة في حين أن الأسواق التي تأثرت بالقرار هي أسواق المفرق الموجودة في مناطق باب توما والصالحية والميدان ومساكن برزة، مبيناً أن التجار في هذه المناطق تواصلوا مع غرفة تجارة دمشق واشتكوا واعترضوا على القرار وقامت الغرفة بدورها بالتواصل فوراً مع محافظ دمشق الذي قال إنه خلال فترة ستتم دراسة تأثير قرار تحديد أوقات الدوام وفي حال تبين أن هناك أثراً سلبياً لهذا القرار من الممكن أن تتم إعادة دراسة القرار مجدداً. وأوضح أنه في حال تم الاستمرار بتطبيق القرار الصادر يجب أن يعتاد المواطنون على التسوق خلال الفترة التي حددت للفتح والإغلاق ومن الممكن أن يعاني المواطنون من هذا الموضوع لمدة أسبوعين ومن ثم من المؤكد أن يعتادوا عليه. وختم بأن حركة البيع والشراء ضعيفة حالياً نتيجة الوضع الاقتصادي الصعب وتوجه الناس حالياً لشراء الاحتياجات الضرورية، مبيناً في الوقت نفسه أن الأليسة كانت سابقاً من الضروريات باتت اليوم من المستحيلات نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمواطن.

بدوره أكد أمين سر غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق لـ«الوطن» أن كافة الفعاليات الاقتصادية ليست مع قرار تحديد أوقات الدوام، مضيفاً: أنا لست مع تحديد أوقات فتح المحال التجارية لأن هناك بعض أصحاب المهن لديهم التزامات ومضطرون للجوء إلى محالهم مبكراً. وبين أنه ليس على السوق والذي من الممكن أن يؤدي إلى تشغيل فعاليات اقتصادية أخرى مثل مطاعم المأكولات وينشط الاقتصاد في أماكن أخرى، مبيناً أن الأسواق في كافة أنحاء العالم تغلق أبوابها الساعة السادسة أو السابعة مساءً، موضحاً أن هذا القرار يعتبر إيجابياً وليس فيه ضرر للأسواق.

واقترح الحلاق أن يتم تمديد الدوام خلال يوم واحد في الأسبوع للساعة العاشرة مساء. وبالنسبة لتأثير القرار في المبيعات نفى الحلاق أن يكون هناك أي تأثير لتحديد أوقات الدوام على حجم المبيعات، مبيناً أن المواطن الذي يريد التسوق سوف يعرف أوقات الفتح والإغلاق وسوف يعتاد على ذلك وطالما أن كافة الفعاليات ستغلق بوقت محدد فلن يكون هناك تأثير للقرار في حجم المبيعات. ونوه الحلاق بأن حركة البيع والشراء في الأسواق في حدها الأدنى حالياً نتيجة ضعف القوة الشرائية وارتفاع النفقات باتجاه آخر مثل نفقات المحروقات وغيرها.

من جهته أوضح عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق مازن حسن أن التجار طالبوا بعقد اجتماع مع أعضاء غرفة تجارة دمشق لمناقشة موضوع تحديد أوقات دوام الفعاليات الاقتصادية. ولفت إلى أن هذا القرار يعتبر إيجابياً وليس إيجابياً في الوقت نفسه، مطالباً بأن يتم توحيد توقيت الفتح والإغلاق للفعاليات الاقتصادية كافة كما كان منذ سنوات وأن الساعة ١٢ ليلاً. أما بالنسبة للمعامل والورش الصناعية والأسواق (الخضار واللحوم والبزورية الموجودة ضمن سوق الهال في الزبلطاني) فقد بقي الوضع كما هو معمول بها سابقاً.

ويطبق هذا القرار اعتباراً من اليوم الإثنين ٢٠٢١/٨/٩ ويطبق على جميع الإشغالات في المحال والأكشاك والمطاعم المرخصة أصولاً أن وجدت.

معاون الوزير أوضح أنه يوجد حالياً ٣٠٠٠ نقطة بيع في محافظات طرطوس وحماة واللاذقية، كاشفاً أنه سيتم إضافة ١٥٠ نقطة بيع جديدة في اللاذقية، أمس الأول قراراً حددت من خلاله أوقات فتح وإغلاق كافة الفعاليات. وحسب القرار فقد تم تحديد أوقات دوام الأسواق التجارية من الساعة التاسعة صباحاً حتى الثامنة مساءً، ومحال بيع المواد الغذائية والخضار من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة ١٢ ليلاً بما فيها أيام العطل، والمطاعم بكافة تصنيفاتها و(الحانات – الملاهي) من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ليلاً، ومحال بيع الحلويات والعصائر والمثلجات من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الواحدة ليلاً، والمولات وكافة الفعاليات الموجودة ضمنها من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الواحدة ليلاً، والأندية الرياضية من الساعة السادسة صباحاً حتى الساعة الحادية عشرة ليلاً، ومحال الحلاقة (النسائية والرجالية) من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة التاسعة مساءً مع التقيد بيوم العطلة المحدد (الإثنين)، ومقاهي الإنترنت من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الثامنة مساءً، والأكشاك من الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة ليلاً، كما تم تحديد وقت إغلاق صالات الأفراح الساعة ١٢ ليلاً، وتم تحديد توقيت الفتح والإغلاق للمعامل والورش الصناعية وأسواق (الخضار واللحوم والبزورية الموجودة ضمن سوق الهال في الزبلطاني) يبقى عملها كما هو معمول به سابقاً.

وتفتتح الأندية الرياضية من السادسة صباحاً حتى الحادية عشرة ليلاً، ومحال الحلاقة (النسائية والرجالية) من التاسعة صباحاً حتى الساعة التاسعة مساءً، مع التقيد بيوم العطلة المحدد (الإثنين)، ومقاهي الإنترنت من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الثامنة مساءً، والأكشاك من السادسة صباحاً حتى الثانية عشرة ليلاً.

> حسن: القرار إيجابي... والقرار ليس إيجابياً!

موجة استياء يثيرها القرار

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: لا رجعة عن القرار ويبدأ العمل بتنفيذه من اليوم

فادي بك الشريف

موجة استياء أثارها قرار محافظة دمشق القاضي بتحديد مواعيد فتح وإغلاق مختلف الفعاليات بالعاصمة ترافق معها سيل من الانتقادات والتهكم حول القرار المذكور تداولته صفحات التواصل الاجتماعي ورافقه تساؤلات حول جدية المحافظة في تطبيقه فعلاً، خاصة مع الظروف التي أثرت بتداعياتها على العديد من القطاعات والفعاليات من أزمة الكهرباء ونقص المياه وغيره من المشكلات التي يطول الحديث عنها.

المحافظة خرجت عن صمتها منذ اللحظات الأولى لإعلان القرار، ليؤكد نائب المحافظ أحمد النابلسي لـ «الوطن» أن الغاية من القرار هو إجراء تنظيمي لعمل الأسواق والفعاليات على اختلافها، نافياً أن يكون القرار أي أبعاد وغايات أخرى ترتبط بواقع الكهرباء أو غيره.

وفي حديث خاص لـ«الوطن» بيّن عضو المكتب التنفيذي في المحافظة سمير الجزائري أن المحافظة جادة في تطبيق القرار، ولا رجعة عنه، على أن يبدأ العمل بتنفيذه بدءاً من اليوم الإثنين ليشمل مختلف الفعاليات المذكورة والمحددة آلية عملها وافتتاحها وإغلاقها.

وقال الجزائري: إن القرارات المتخذة موجودة سابقاً، مع إجراء تنظيم لآلية العمل، معتبراً أن تحديد الساعة الواحدة كآخر وقت للعمل هو إجراء منطقي، خاصة بعد ورود العديد من الشكاوى من المواطنين في عدد من الأحياء بدمشق القديمة وباب توما والقصاع حول إزعاجات تسبب بها العديد من المطاعم ناهيك عن تشغيل المولدات لساعات الفجر الأولى، ولاسيما مع وجود عدد من المرضى ومن يحضّر للامتحانات، وتأثير بقاء هذه المطاعم لفترات متأخرة على أرباب العمل اليومي.

هذا وأكد عضو المكتب التنفيذي أنه ليس للقرار أي ارتباط بوضع الكهرباء، والهدف منه تذكير وتأطير القرارات الموجودة منذ سنوات، مضيفاً: تم اتخاذ القرار بعد دراسة مستفيضة كما تم الاجتماع مع العديد من وجهاء الأحياء والمناطق ووضعهم بصورة الموضوع.

وحول أن القرار تسبب في خلق باب للفساد، قال الجزائري: «سئلت عن هذا الموضوع، لكن من حيث المبدأ نعتبر كل موظف في الدولة نزيه إلى أن يثبت العكس، ومن يثبت حالة فساد أو ابتزاز، بإمكانه الشكوى، مضيفاً: «باب المحافظ مفتوح لأي شكوى».

هذا ويكلّف قسم شرطة محافظة دمشق للقيام بجولات يومية وفي حال المخالفة سيتم تنظيم الضبوط وفق القرارات الناظمة.

ولفت الجزائري أن الغرامة بقيمة ٥ آلاف ليرة مع إغلاق ليومين عند المخالفة الأولى، وتضاعف في الثانية وتصل إلى إغلاق حتى الأربعين يوماً، مع إمكانية أن يكون هناك مرونة خلال اليومين الأولين، لكن القرار واضح وسيبدأ تطبيقه من اليوم.

وكان حدّ القرار أوقات فتح وإغلاق الأسواق التجارية من التاسعة صباحاً حتى الثامنة مساءً، ومحال بيع المواد الغذائية والخضار من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة ١٢ ليلاً بما فيها أيام العطل، ومواعيد المطاعم بكل تصنيفاتها و(الحانات – الملاهي) من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ليلاً، ومحال بيع الحلويات والعصائر والمثلجات من الثامنة صباحاً حتى الواحدة ليلاً.

أما المولات وجميع الفعاليات الموجودة ضمنها من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الواحدة ليلاً، وافتتاح محطات الوقود لـ ٢٤ ساعة، على أن تغلق صالات الأفراح الساعة ١٢ ليلاً، وبالنسبة للمعامل والورش الصناعية وأسواق (الخضار واللحوم والبزورية الموجودة ضمن سوق الهال في الزبلطاني) يبقى عملها كما هو معمول به سابقاً.

وتفتتح الأندية الرياضية من السادسة صباحاً حتى الحادية عشرة ليلاً، ومحال الحلاقة (النسائية والرجالية) من التاسعة صباحاً حتى الساعة التاسعة مساءً، مع التقيد بيوم العطلة المحدد (الإثنين)، ومقاهي الإنترنت من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الثامنة مساءً، والأكشاك من السادسة صباحاً حتى الثانية عشرة ليلاً.

كيف ستحصل الحالات الخاصة التي لا تملك بطاقة ذكية على الخبز؟!

سليمان لـ«الوطن»: اختفت حالات الاتجار للخبز في محافظات اللاذقية وطرطوس وحماة والمرتجع صفر

محمد راكان مصطفى

بيّن معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رفعت سليمان لـ«الوطن» أنه ومع تطبيق آلية توزيع الخبز خاطبت الوزارة المحافظين لتوثيق الحالات الخاصة في محافظاتهم التي لم تحصل على البطاقة الإلكترونية، وذلك بالتزامن مع تطبيق مشروع أتمتة توزيع مادة الخبز التمويني عبر البطاقة الإلكترونية، والربط المكاني في محافظات حماة طرطوس اللاذقية، وذلك بهدف ضمان وصول مخصصات المواطنين جميعاً من الخبز التمويني، وبحيث يتم تنظيم آلية إيصال هذه المخصصات، نظراً لوجود العديد من الحالات الخاصة التي لم تحصل بعد على البطاقة الإلكترونية.

وأوضح سليمان أنه تمت مخاطبة المحافظين بالنسبة للحالات الخاصة التي لا تمتلك بطاقة إلكترونية من الطلاب المقيمين خارج السكن الجامعي، والعازبين المقيمين في الأحياء بشكل إفرادي، بحيث يتم توثيق هذه الحالات ضمن جداول معتمدة تتضمن (الحالة، عدد الأفراد، مع ذكر سبب عدم إمكانية إصدار البطاقة الإلكترونية كما أنه تمت مخاطبتهم لتحديد احتياجات الجهات العامة والعائدة لكل من وزارات (الدفاع، الداخلية، الشؤون الاجتماعية والعمل، الأوقاف، الصحة، التعليم العالي والبحث العلمي) الموجودة ضمن المحافظة (المشافي العامة، السكن الخاص بالمرضات، الطلاب المقيمين بالسكن الطلابي، دور العبادة، السجون، المعاهد الشرعية، مراكز الشرطة.. إلخ) التي لا تملك بطاقة إلكترونية خاصة بها، على أن يتم تنظيم هذه الحالات وفق جداول معتمدة.

وبيّن سليمان أنه بالنسبة للمدن الجامعية التي يوجد ضمنها أفران يتم إعداد دراسة حالياً لتحسين آلية التوزيع بما يضمن حصول الطلاب على احتياجاتهم، وبما يضمن بالوقت ذاته الحد من الهدر.

وأوضح سليمان أن المحافظات الثلاث التي تم تطبيق آلية التوطين المكاني للمخصصات، اختفت ضمنها حالات الاتجار بالخبز التمويني أمام المخابز بشكل كامل، مضيفاً: كما أن الآلية ساهمت بشكل كبير بالحد من عمليات الاتجار بالدقيق التمويني لأنها حدت من عمليات البيع الوهمي التي كانت تقوم بها بعض المخابز الخاصة، بحيث أصبح يترتب على المخبز تسليم الكمية المخبوزة إلى أصحابها حصراً أو تسليمها إلى المخابز العامة.

وأكد سليمان أن الوزارة تعمل جاهدة وعبر مديرياتها في المحافظات وبالأخص ضمن محافظة اللاذقية وطرطوس وحماة للحظ أي ازدحام أو اختناق في توزيع مخصصات المواطنين ومعالجته مباشرة من خلال زيادة القدرة الإنتاجية لدى المخابز الخاصة والعامة وزيادة مخصصات نقاط البيع المستجرة من السورية لتجارة.

بدوره مدير عام السورية للمخابز زياد هزاع أوضح لـ«الوطن» أن المخابز لم تتوقف عن العمل يوم الجمعة على مستوى المحافظات، موضحاً أن جميع المخابز لها يوم عطلة أسبوعية لصيانة الخطوط ويتم تشغيل مخابز لتغطية الطلب يوم عطلتها، والاتجاه لتوحيد العطلة يوم الجمعة أسوة بطرطوس ودرعا وسواها مع جاهزية المخابز للعمل.

مدير المخابز أوضح أن الشرائح الجديدة ساهمت في تخفيف الازدحام على مستوى المحافظات الأخرى بشكل عام مما مكن المؤسسة من توقيف العمل بمخبز الشيخ سعد بدمشق للصيانة وتحسين الجودة، منوهاً بأنه سيتم الانتهاء من صيانة مخبز الأمين والوحدة بدمشق خلال أسابيع وتوضع بالخدمة.

هزاع أشار إلى انخفاض الإنتاج بمخبز حماة الآلي من ٢٦ طناً إلى ١٨ طناً ما يسهم في إراحة خطوط الإنتاج وصيانتها، موضحاً أن واقع الضغط ما قبل التوطين كان يخلق إشكالات دائماً بهذا المخبز، مضيفاً: كما سوف يتم قريباً صيانة خطوط مخبز دمسرخو، منوهاً بأنه سيتم وضع مخبز بالخدمة منتقل حديث داخل مخبز بسنادا بطاقة ٣ أطنان، كاشفاً عن الانتهاء من إعداد الدراسة الفنية لوضع خط جديد في مخبز الجولان بطرطوس، موضحاً أنه سيتم البدء في إعمار بيت النار في مخبز عين التينة باللاذقية لتركيب خط جديد ووضع المخبز بالخدمة خلال هذا العام.

وأكد هزاع أن السورية للمخابز تعمل على رفع قدرتها في تغطية أكبر رقعة جغرافية ورفع طاقاتها الإنتاجية من خلال ترميم خطوط الإنتاج الحالية وتطويرها بهدف تحسين جودة الخبز وافتتاح مخابز جديدة في ضوء توفر الاعتمادات المالية اللازمة.

من جهتها بينت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في بيان لها وصل «الوطن» نسخة منه أنها وبكل جهاتها على استعدادها التام لاستقبال أي شكوى أو مقترح يقدم من المواطنين في سبيل إيصال مخصصاتهم من مادة الخبز بالوقت والجودة المناسبين، مع تأكيدها أن آلية العمل مستمرة، وأن تتم معالجة الثغرات للوصول إلى استقرار أعمال الإنتاج والتوزيع بما يلبي احتياجات المواطنين الحقيقية وينهي مظاهر الازدحام والباعة الجوالين على الطرقات.

وفي سياق متصل بينت مصادر من اللاذقية لـ«الوطن» أن ما تناقلته بعض مواقع التواصل الاجتماعي من فيديوهات غير صحيحة، وأنها تستهدف آلية العمل الجديدة الضامنة لمكان حصة المواطن من الخبز المدعوم، موضحة أن من قاموا بنشر هذه الفيديوهات كان قد تم تنظيم ضبوط تهريب دقيق بحقهم عدة مرات وتم تخفيض مخصصاتهم، لأنهم كانوا يقومون ببيعها بالكامل لأشخاص محددين ولا يمكن بيعها أو التصرف بها لسواهم مما أدى إلى تقليل حالات الاتجار بالدقيق التمويني.

> هزاع لـ«الوطن»: المخابز لم تتوقف عن العمل يوم الجمعة ولكل مخبز يوم عطلة أسبوعية لصيانة الخطوط

موزعون في دمشق يفرضون ألفي ليرة زيادة على المبلغ المحدد عند توزيع مازوت التدفئة للمواطنين

مدير حماية المستهلك لـ«الوطن»: مخالفات تقاضي مبالغ زائدة أو الامتناع عن البيع تحتاج إلى ادعاء أو تصريح خطي

رامز محفوظ

شكاوى عديدة وصلت إلى «الوطن» تفيد بقيام بعض موزعي المازوت في دمشق بفرض مبلغ ألفي ليرة زيادة على المواطنين عند تعبئة كمية ٥٠ ليتراً والتي يصل سعر مبيعها للمواطنين بـ٢٥ ألف ليرة بعدما تم تحديد سعر ليتر مازوت التدفئة المدعوم بـ٥٠٠ ليرة، فضلاً عن بعض حالات التلاعب بالكيل.

في سياق الحديث عن الإجراءات والعقوبات المتبعة من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحق الموزع الذي يتقاضى مبالغ زائدة وبتلاعب بالكيل بالنسبة للمازوت المدعوم، أكد مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك محمد باغ لـ«الوطن» أنه في مثل هذه الحالات لا يتم اتخاذ أي إجراء بحق أي موزع إلا في حال قيام المواطن الذي تم تقاضي مبالغ زائدة منه بالتواصل مع مديرية حماية المستهلك وإعطائها رقم جواله ومن ثم يتم إرسال دورية من قبل (حماية المستهلك) للمواطن تقوم بدورها بالحصول على تصريح خطي من المواطن يفيد بتقاضي مبالغ زائدة.

ولفت إلى أن مخالفات تقاضي مبالغ زائدة أو الامتناع عن البيع تحتاج حصراً إلى ادعاء أو تصريح خطي، لافتاً إلى أن عقوبة تقاضي مبالغ زائدة بالمواد المدعومة من الدولة هي السجن وحجز الآلية وإحالة المخالف إلى القضاء.

وأشار إلى أنه وفقاً للمرسوم رقم «٨» الخاص بحماية المستهلك أي تعامل أو اتجار بمادة مدعومة أو تقاضي مبالغ زائدة لمادة مدعومة حكمها حجز الآلية وتنظيم الضبط المناسب بحق المخالف وإحالته للقضاء والسجن مع الغرامة المالية.

وأوضح أنه بإمكان المواطنين في حال تعرضهم لأي حالة غش أو ابتزاز الاتصال على الرقم ١١٩ في أي وقت وعلى مدار الساعة، متمنياً من المواطنين الاتصال على هذا الرقم في حال قيام أي موزع مازوت بتقاضي مبالغ زائدة منهم عند توزيع مازوت التدفئة وستتم استعادة حقهم حصراً وتنظيم الضبط المناسب بحق الموزع.

وبالنسبة للتلاعب بالكيل أوضح أن مخالفته أكبر من تقاضي مبالغ زائدة وعقوبتها تصل إلى حدود ٧ سنوات سجن، مبيناً أن أي مخالفة تمس النقص بالكيل أو الغش تعتبر من المخالفات الجسيمة.

وختم بالقول إنه لم تصل منذ بدء توزيع مازوت التدفئة للموسم الحالي إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أي شكوى من قبل المواطنين بخصوص تقاضي مبالغ زائدة أو تلاعب بالكيل لكن من الممكن أن تكون قد وصلت شكاوى بهذا الخصوص إلى مديريات حماية المستهلك في المحافظات التي تقوم بمعالجتها بشكل فوري.